العلامة النحوية في كتب أسرار النحو
دراسة في المفهوم والمنهج

م. د. جاسم صادق غالب
جامعة البصرة / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

الملخص:
لقد شغل موضوع العلة النحوية وأسرار النحو العربي جائباً من الفكر اللغوي عند العرب، فعمل مفكرو اللغة العربية على بيان تلك الأسرار التي تعني عند بعض منهم المستغلق والمكتمل من المسائل الغامضة والخفيّة، وبها اختار آخرون مفهوم السر للدلالة على العلة، وفضل الآخر جعل لفظ السر دليلاً على الخلاف النحوية. وفضل قسم اختيار لفظ الأسرار للدلالة على العامل والممول والعمل، والثلياث تعني عنده الإعراب.

ثم جعل المفكرون منهجًا خاصًا بهم لبيان تلك الأسرار. لكن هذا المنهج وذاك الاختيار والتفضيل لم يحلوا من مآخذ آخر بحث (العلامة النحوية في كتب أسرار النحو دراسة في المفهوم والمنهج) ذكر قسمًا منها.

المقدمة
يحاول هذا البحث مقاربة العلة النحوية في كتب أسرار النحو من خلال دراسة مفهوم العلة والمنهج المتبع في بحثها؛ ومن ثم فإن البحث مقتصر على مبحثين:

1) يحتوي المبحث الأول دراسة مفهوم العلة النحوية في كتب أسرار النحو الأربعة (الشافعي، الأفريسي، الأنصاري، والناجحي) وإظهار الأسرار في النحو على الطرق، ومن خلاله توضح المراد من هذا المفهوم عند المصنفين.

2) أما المبحث الثاني، فيتناول المنهج المتبع في البحث عن العلة النحوية عند الكتب الأربعة.
وفي كلا المحققين يسعى الباحث إلى تناول الدراسة من خلال التطبيق الذي تناوله المصنفين، فيوضح المراد من مفهوم العلة النحوية والمنهج المتبوع في بيانها من كلمات المصنفين وتطبيقاتهم.

مدخل

يبدأ البحث ببيان معنى الأسراير في اللغة؛ لأن هذا المفهوم يرتبط بموضوع البحث (العَلَة النحوية) وقبل بيان العلاقة بينهما لإدّا من أنّ نتعرّف على حقيقة الأسراير في اللغة أولاً ثم في الإصطلاح ثانياً وعلى النحو الأني:

الأسراير لغة الأسراير في اللغة من الأعضاد من الفعل (أسراير الفعل الشيء)، أظهرته، وأسرته، كتمته ... وجمع السر أسراير). (1) و(السر، الذي يكتب، والجمع الأسراير، والسريرة منه، والجمع الأسراير). (2) ومن مصدايق السر (الذكر... والأصل... والخلاص من كل شيء... وسر الاسم، مخصصة وأضلاعه... والسّرة من كل شيء: الخالص بين السرارة). (3).

يتبين من المعجم أن الأسراير جمع مندهس سر، ويجل على ما يكتب، وما يُعلّن. وله جملة من المصدايق منها: الذكر والأصل والخلاص والمحص والأفضل.

الأسراير إصطلاحاً

معنى الأسراير في الإصطلاح النحوية نحصل عليه من الكلب النحوية التي ذكرت هذا المفهوم، فقد نص عليه السهيلي (ت 581 هـ) قائلاً: (إذا كانت صناعة الإعراب مرَقة إلى علم الكتب، لا يتولّج فيها إلا من أبوابه ... فواجِب على التناشين تحصيل أصولها، وتم على الشاذين البحث عن أسرايرها وتعليمها ... وقد عزم لي بعد طول من الزمن ... على جمع نبذ من نتائج الفكر ... معظمها من علما نحو النحو الطيفية، وأسراير هذه اللغة المرتفعة). (4).

يبدو من كل عام أن الأسراير هو العلة النحوية بدليل الموقف النحوية (أسرايرها وتعليمها) قوله (على النحو الطيفية وأسراير هذه اللغة المرتفعة). ومعنى نفسه عند الزجاجي (ت 737 هـ).

فالأسراير في العلة إذ قال: (ورفع مفكراً يذكر تسميته هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسراير النحو ... ويقول أي شيء في النحو يحتاج إلى ذكره، فلا يخلج بذلك حتى يتصفحه ... وهذا الكتاب
ينقسم قسمين: القسم الأول منه في ذكر العلل خاصة والثاني في المسائل المجردة((5)). وقد يفهم أن الأسأة هي المستغل واكتوم من المسائل العامة والخفية في النحو من قوله: (و(هذا كتب أنشأه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسأة، وكشف المستغل من لطائفه وغواصه دون الأصول)((6)).

ولكن مطالعة الكتاب تكشف أن الأسأة هي العلل النحوية التي تمحور كتابه حولها. ونجد أن الأسأة - عند الأعلم الشنيريي(ت: 924هـ) - تعني المخفي من النحو وحقيقته والمشابه والمتباهين فيه، وذلك صريح كلامه: (بدرة... أن نستعرض كتاباً في كشف غواص النحو، وتجليته وجه حققه، وإذاعة مطوية سراً، وتعبين مضارعه من مثابينه وتميز محاجمه من مضاده، ووضع ذلك على غير رتبة الكتب الموضوعة في هذه الصناعة، لأن غرضه ليس من أعراضها ... وهذا الكتاب يشمل كلّ مقالة منها على فصول في الأسم والفعل وحرف المعنى).((7). ويستغل مصطلح (أسأة العربية) عند الأباري في دائرة الخلاف النحوية بين النحويين والدليل عليه قوله: (ذكروا في هذا الكتاب الموسوم بأسأة العربية كثيراً من مذهب النحويين المتقدمين والمتآخرين من البصريين والكوفيين وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء العقل)).((8). وينتج المؤلف بالأسرأة العلل النحوية والأسباب الكامنة وراء الموضوعات والمسائل والظواهر النحوية.

أما كتاب أسأة النحو لابن كمال باشا فلم يضع له المؤلف مقدمة بعينها معنى عنوان كتابه. وقد أشار المحقق إلى إشكالية عنوانه (بطالعنه ابن كمال بعنوان دقيق للكتاب هو (أسأة النحو، ولكننا عندما اتبّعنا صفحاته - بحثنا عن تلك الأسأة - ما نلبس أن نطق ونتمل إين أسأة النحو، بل لا نجد ذكرًا حتى لكلمة سر! وإذا ما تمثّلنا من قراءة الكتاب، فإننا نترك ولقدنا قد قرأنا كتاب المقرب أو المفصل، أو إن شئت فقط: قد قرأنا أي كتاب نحوي آخر من كتب النحو المتون)).((9). ويمكن أن نقول: إن الأسأة عند ابن كمال باشا هي نظرية العمل النحوية.

ويأتي كتاب إظهار الأسأة ليبرز على نظرية العمل، ويبني مصنفه فصوله على مكوناتها الثلاثة العامل والممول والعمل). (هذه رسالة فيما يحتاج إليه كلّ معرّب أشدّ احتياج)
وهو ثلاثة أشياء: العامل والمحمول والعمل; أي: الإعراب (10). وهذا يعني أن الأسرار.

عندما هي نظرية العمل النحوي، فهو منتقى مع ابن كمال.

المبحث الأول: مفهوم العلة النحوية في كتاب أسرار النحو

عنوان الكتاب (أي كتاب) مفهوم عام يشمل محتوى الكتاب حتى يكون التفكر النحوي

صحياً منذ بداية الدروس النحوية في تطهير مصطلحاته ثم توليد قضاياها، لتأتي نتائجها صادقة.

أولاً - المختصر في إذاعة سرائر النحو - أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنطري (1044)

- 426

تحاول أن نُفّكِع عنوان هذا الكتاب إلى مكوناته اللغوية وهي:

المُختَرِع (وهذه صيغة اسم المفعول التي تدل على الجديد الذي لم يذكره نحوي قبله،
ومنص على هذا المعنى المؤلف يقوله: {إبن بحمد الله وطهرة أن نُخترع كتابا في كشف غواص
النحو}) (11) وهذا الكلام يعني أن الكتب مختصر من المؤلف، وهو هذا الجزء من العنوان ترصد
مصاديقه في هذا الاختصار المدعر، ومن مظاهر الابتداع في الكتاب الذي صرح الشنطري
باختصاره مثل علة تشمية النون تنويهاً في الغرب بين الزائدة والصرف، والتمسك وبين اللون
الأصلية والزائدة للإلحاق. وهو تعليق مختصر (12)، وعِلة صرف (سليمان) ومؤذن (سليم)
بمنزلة (سِكَّرَان سکری) هي أنَّهما اسمان علمان، ولم يطرد في (مروان وعثمان) بخلاف
(سِکَرَان وسکری) فهما صفاتا نكرتان يطردما في (غضبان وعشتان) وغيرها فلهما مؤثث
على وزن فعال، وهي علة لم ينبه عليها أحد قبل الشنطري (13)، وعِلة بناء (أبن) هي تضمنها
معنى حرف الشرط أو حرف الاستفهام ونبت على الفتح؛ لأنها حركة الطرف في الأصل وهي
حركة خفيفة وهو رأي جديد (فسأ أعلم أحداً فسأَ هذا السماى قبلنا هذا التفسير) (14) وعِلة رفع
الفاعل، لأنها متحدثة عنه فله صدر حديثك، فتكون أولاً ووجب له أول الإعراب وأقواه وهو
الرفع، وهو تعليق بديع حسن (15).

أما الجزء الثاني لعنوان الكتاب فهو (سرائر النحو) (السرائر) هي الأسرار - عند
الشنطري - وقد أضحى أنها تعني المخفي من النحو وحقاقته والمشابه والمتبان في. وسينتبخ
البحث فيما يأتي بعض العلل التي ذكرها وهي تمثيل جديد من الأسرار وصداق عليها عنوان الكتاب بشقته (المخلوق) و (السراير) وهي :

علّة المصطلح النحو

يمكن أن نحصل على سبب التسمية من السؤال(السمى النحويون ضرب وسّمّ بهم وهمّ أفعالاً) (16)، وجوابه(حملهم على تسمية هذه الأفعالا كونها دالة على الحركات التي هي الأفعال في الحقيقة، وذلك أنّهّ ضرب دال على الضرب والضرب فعل... فلما دلّ عليه المثال المشتق منه سمّوه باسمه) (17).

علّة التعدّية

الفعل يصل إلى المفعول به بذاته، لأنّه داله على المفعول به ولزومه له من طريق المعني والفعل الآخر يصل إلى المفعول به بواسطة لضعف دالته على المفعول به (18).

علّة العمل

ذكر الشنطيري فصلاً (في تبيان العلة المخرجة بعض الأفعال إلى بعض في العمل) (19).

كان وأخواتها وعلّمات وأخواتها ودالاتها لكي تعمل رفعاً ولا نصباً لعدم دالتها على فعل أحدثه الفاعل في ذاته، ولا في غيره، فهي عبرة عندما جعل في الشيء من موت أو حياة وما يقوم في النفس من شك أو بقين ... فهي أفعال مجازية. ولكنّ تعلّقها بمعنى الزمان ودالتها على اسماء (20)، محدث عنها كما في الأفعال الحقيقية هي العلة في عملها (21).

علّة الأعراب

إعراب الفعل المضارع، لعلة الفرعية فالاسم أصل وفعل فرعه فشيبه به في الإعراب (22).

علّة البناء

الفعل الماضي يجب أن يستبّع لعدم مضارعته الاسم أي (لا تدخل الحروف الزواتد ولا يبدد على زمانين) (23).

علّة عدم التصرف
فعل التعجب القياسي يلزم حالة واحدة لِعلة تضمنه معيَّن التعجب ولم يكن فيه في الأصل ولزومه هذه الصيغة دلالةً على خروجه عن أصله إلى التعجب وصوار دالاً على معيَّن في غيره مثل الحرف. فلم يتصرف مثل الحرف (٢٤) . والعلة الثانية وجب أن يكون لفظ فعل التعجب على أحرف الأبية وأشهد بحروف المعاني في البناء وهو الفعل الماضي (٢٥).

علة منع الصرف

وهي التعرف والتانيث والعجمة ومشابهة الفعل والتنق والصفة والعاء والجمع وغيرها من علل المثنى من الصرف وهي علل مانعة لأنها فرعية داخلة على الأصل (٢٦).

علة الاختصاص

اختص التصغير بالأسماء لمشابهته الدفع مثل: عَبْدُ بعَدْ بمعنى عبد حفيظ. والمعت لازم.

للاسم لذلك لزم التصغير الاسم لِعلة الشبه بين التصغير والمعنى (٢٧).

علة عدم حذف حرف النداء لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الله إلا يتعوَّض بهحرف الميم وعلة ذلك لرفع اليس بين النداء والخبر (٢٨).

إن الذي تقدم لا يعني أن الشنتمر في أوفي بالعهد الذي قطعه على نفسه عندما قرر الإثيان بما أخرعه هو ، ويمكن الاستدلال على تناقض كلام المؤلف من كلامه نفسه. فهو يعرف بأن بعض العلم قد اخترعه وليس كُلُّها. ففي إعراب الأسماء الخمسة قال (فإنَّ أكثرهم مختصر) (٢٩) . وفي حديث عن الأستس (ثلاثة : زمن ما، زمن حاضر) ، زمن مستقل ... فقَّر على هذا وتذكره فإن أكثر علاه مختصرة) (٣٠) . وكذلك علل الظروف ، قال عنها: (فإِنَّ لطيف حسن وأكثره مختصر بِحمد الله) (٣١) ، فهذا يعني أن بعض العلل التي ذكرها ليست بمختصرة بل ذكرها نحوه ، فتكون خارجة عن عنوان كتابه ومنهجه الذي بدَّل فيه مقدمته التي ادعي أن يقتصر البحث النحوي على الأسرار التي أدعي أنه اخترعها. ولكنه لم يلتمز بذلك ، ولم يجعلنا نعمله بقوله السابق، والأمر لا يتعلق بالاختراع فقط بل ينتمي إلى العلة أيضاً ، ويمكن توضيح ذلك بعدين :

١- غياب العلة في بعض الورد.
أبنية التصغير ذكر أبنية التصغير الثلاث فعّل وفعّيل وفعّيل. ولم يصرح بعله (26).

ودجز أبنية التصغير لكلمة من غير أن يشير إلى علها في حين ذكر علة دلاله جمع المذكر السالم على القليل لمضارعته للمين في النقطة والتركيب (23).

3 - ادعاء علة فعل الفعل

يرى أن الفعل هو الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول به للدالة الفعل عليها كدلالة قام على فاعله، ودلالة علم على فاعله ومفعوله (24). وهذه الروية ليست صحيحة؛ لأن الألفاظ لا تعمل في الواقع اللغوي، فنسب العمل إليها نسبة مجازية اعتبارية لا تصدم أمام الروية العقلية التي تؤمن بها الشهود ونفسه، فهو يرى أن علامات الإعراب من عمل المتكلم لما احتاجوا إلى الإعراب الذي هو ببيان المعاني بعضها من بعض وضعوا له دال لمن الحركات الثلاث أو من الأحرف الثلاثة المأخوذة منها الحركات (25) فإذا ثبت أن الواضع هو المتكلم ثبت بالنتيجة أنّه هو العامل الحقيقي لوجود الفعل وليس الألفاظ. هذه العلة مجازية ومع هذا صارت أصلاً يقاس عليها في إيجاد علة أخرى، وهي أن الأعمال المجازية مثل مات وحبي وكان وأصبح (فوقلك) مات الشيء، وحبي الشيء ... وكذلك سقط الحائط، وانحنى العود ... فهذا النوع لا يتجاوز اسمًا واحدًا يرفعه، لأنه حديث عنه (26) وهذه الأعمال المجازية قد (حملت) في رفع ما بعدها ونصبه وتسميته فاعلاً أو مفعولاً مجمل الأعمال المجزية (27).

ثانياً - كتاب أسرار العربية - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (305-375هـ).

يقصد الأنيابي - كما تقدم - بالأسرار للعلم النحوية والأسباب الكامنة وراء الموضوعات والمسائل والظواهر النحوية واللغوية، ويمكن أن نحدها بالعلم الآثي في ضوء علاقتها باللغة العربية:

علة المصطلح

يملّع المصطلح مدخلًا معرفياً لفهم الأبواب النحوية والأنيابي يحتوي مصطلحات في بداية الباب النحوية، وهو لا يكتفي في كثير من مصطلحاته بتعريفها إذ يبحث عن علة التسمي والكتاب أساسًا يربط المفهوم المراد به، ونجد ذلك في تسمية الاسم (28) وفي تسمية الفعل (29) وفي تسمية الحرف (30) وفي تسمية الإعراب والإبقاء (31) وفي تسمية المتقصى (32).
(42) والمقصور(وسمي مقصوراً لأن حركات الإعراب قصرت عنه. أي: حبيبٌ والقصر الحبس) (43) وفي تسمية جمع التكمير (44) وفي تسمية الظرف ظرفًا (الآنّه لما كان محالًا للألّفع سميّ طرفاً، تشييهاً بالأواني التي تحل الأثنياء فيها) (45) وفي تسمية أسماء الصلاة (الموصلة) (46).

علّة الاِشتياق
ذكر مجموعة من العلل الدالة على اشتياق الفعل من المصدر عند البصريين واشتياق المصدر من الفعل عند الكوفييين وصوب رأي البصريين (47).

علّة التقيد

يذكر الأثباتي أقسام المفعوم النحوي ثم يأتي ببيان السبب في هذه القسمة وانحصارها في هذه الأقسام مثل علة أقسام الكلام الإسم والفعل والمفعول والحرف قطرًا (والآنّه ما وجدنا هذه الأقسام يعتبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، ولو كان هنالك قسم رابع لبقي شيء لا يمكن التعبير عنه) (48).

ويدخل في أسباب اللفظ تلك العلل التي اتخذت أساساً في دخول بعض الألفاظ تحت أحد الأقسام الثلاثة مثل أسمية نعم وبين وفعلهما (49) وفعلية كان وأخواتها وحرفها (50).

علّة تذكر الحال

وفي كون الحال يجري مجرى الصفة للفعل، والفعل نكرة فيجب أن يكون وصفه نكرة فقولك: (إذا راكم) دل على مجيء موضوع بركوب (51) وكذلك التمييز نكرة لشبهه بالحال في تبيين ما قبله (52).

علّة العمل

سبب رفع كأن وأخواتها الاسم ونصب الخبر هو الشبه (بالأفعال الحقيقية فرفعت الاسم تشييهاً له بالفاعل ونصب الخبر تشييها له بالمفعول) (53).

علّة التقديم والتأخير

جواب تقدم خبر كان وأخواتها على اسمها علة الشبه بين خبرها والمفعول. وشبه اسمها بالفاعل والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فذلك شبيه وهو خبرها (54).
عظا جواز العطف

يجوز الحطف على موضع (إن ولكن) دون أخواتهما (الأنهما لم يعيرا معنى الابتداء
بخلاف سائر الحروف ؛ لأنها غيرت معنى الابتداء ، لأن كأن أفادت التشبيه ، ولت أفادت
معنى الرفع ، وله معنى الترجي) (55).

عظا التكرير

سميه الأبدياري بوجه التكرير في التدحير (الأسد الأسدي) وهو السبب إذا (أرادوا أن يجعلوا
أحد الأسمين قائمًا مقام الفعل ... (الحذر)) ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل وإذا ذفوا أحد
الاسمين جاز إظهار الفعل) (56).

عظا التعدي

السبب وراء تعدي الفعل اللازم إلى المفعول لأجله هو (إن العاقل لم يكأن لا يفعل شيئاً
لا لعلة وهي علة الفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه ، فلم كان دلالة عليه تدعي
إليه) (57).

لقد أوضحا فيما قدمه السر والعلة في كتاب إسرار العربية ، وهنا نسأل : هل

نطبق على المحتوى الداخلي للكتاب ؟

الجواب : أن في الكتاب كثيراً من الموضوعات والمسائل التي لا علاقة لها بعنوانه ،
ونكان على الأثابيري أن يلتقي إلى دقة الأصطلال اللغوي الذي يتداوله في الدرس النحوي حتى
يحصل على المعنى الدقيق الذي يقرب المعابل اللغوية من غير لبس ، فحين نخل (إسرار
العربية) نجد مراكب ناقة من (إسرار) و(العربية) وهذه الإضافة تفيد تعريف لفظ إسرار فيكون
المعنى الأسارد الموجودة في العربية أي عالها.

والكتاب يضم كثيراً من الأسارد التي تدل على تفكير عميق في اللغة وخصائصها ،
ولكن هناك الكثير أيضاً من الأفكار التي تخترق من الأسارد وكان على الأثابيري أن يطرق إليها
؛ لأنها خارجة عن موضوع الكتاب ، ومن ذلك ما يأتي :

التعريفات
التعريف أمر ضروري لمعرفة المفاهيم النحوية ، ولكن عندما يرتبط بعنوان الكتاب(الأسرار) فيجب أن يبحث التعريف من جهة علّه حتى يكون مرتبطاً بالعنوان ، وقد بحث الأغلبيّة على التعرف في بعض الموارد مثل تعريف الاسم المعرب. فيبدو أن جملة ذكر علة إعرابها (58) وتعريف الظروف مع بيان علة تسميتها (59) وغيرهما من التعريفات أهمها في موارد أخرى ، وسبب عدم إشارة إلى تلك العلة جعل البحث فيها بعيدًا عن العلل النحوية. ومن ذلك تعريف الكلام(اسم جنس واحدته كلمة) (60) ومتلكة تعريف الكلام (61) وتعريف الفاعل (62) وتعريف الندية (63) وغيرها. فالباحث العلمي يوجب أن يحاول الأغلبيّة أن يجد علة لهذه التعريفات كما ذكر علة التعريفات الآخر أو لا يعرفه إن لم تكن لها علة كما تجاوز تعريف بعض المفاهيم النحوية فهو لم يعرف الخبر (64) والتعجب (65) والإغراء (66) وغيرها.

أقسام المفهوم النحوي

بعد أن يعرف المفهوم النحوي تأتي النوبة إلى قسمته على أقسامه ، وينبغي أن يعللدرس النحوي هذه الأقسام حتى تتصل بعنوان الكتاب كما أعلل أقسام الكلام الاسم والفعل والعرف (67) ، ونجد القسمة النحوية في موارد كثيرة من الكتب خاصة من علّه. وبهذا تكون هذا الأقسام من البحث الاستطرادي الذي لا علاقة له ببالعّة النحوية ومن ذلك تقسيم خبر المبتدأ على مفرد وحالة وتقسيم المفرد على اسم وصفة وتقسيم الجملة على اسمية وفعلية (68) وتقسيم الإضافة على ضربين إضافة بمعنى الاسم إضافة بمعنى من (69) وقائمة التوكيد بذكر اللفظ وتوكليد المعنى وأقسام البدل : كل من كل وعدد من كل واحتمال وبدل الغلط (70) .

معنى المفاهيم النحوية

وهي دالة على بعض الألفاظ في التركيب وليس المراد منها التعريف النحوي ، مثل معاني حروف الجر كدالة (في) على الظرفية (اللام) على المكال والتخصيص (الباء) للإِلَصَاق (71) ودلالات حروف العطف مثل (القاء) للترتب والتحقيق (72) والتراني (أو) للشك والتخبر والإبحارة وغيرها (73) فإن يوجه البحث النحوي إلى هذه الدالة بطرق النحو العربي ، ويجعله ذا هدف عظيم بخيره من الدراسة الشكليّة المركّزة على الجانب
اللفظي، ولكن التعريفي المطلوب في كتاب أسرار النحو أن تذكر الأسباب الكامنة في هذه الدلالات المفهومة من تلك الألفاظ حتى تترابط الموضوعات كلها بناءً على المعنى الكلي (العنوان). وهو أمر أساس لا يتحقق عند الأنباضي في مثل هذه الموارد.

خلو بعض الأحكام النحوية من علماً ذكر الأنباضي جهات المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير والإفراد والثنتية والجمع والرفع والنصب والجر. ولم يكشف المعنى الخاص بكل واحد من وجه المطابقة (137) ولم يكشف الجواب توكيد النكرة توكيداً نظرياً (179).

غموض العلة قد تكون العلة التي ينص عليها الأنباضي غير واضحة للقارئ، وهذه السمة تشكل عيباً وخلال الذي يبين بينان العلل النحوية، ككل النسبة من اللفظ في اللغة هو الطرف (العثماني حرفًا؛ لأنه يأتي في طرف الكلام) (179) ولم يبين المنصوص بطرف الكلام. ومعنئ علة استعمال (تفرر الأمر في التجنح نحو: أحسن زيداً... إنما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح) (177) وهو تعليل غير شبيه.

ضعف العلة لا يقترب الزمان الماضي والمستقبل بنعم ويبين (الآن نعم موضوعة لغابة المدح، وبش الموضوعة لغابة اللفظ، فجعل دالتهم على الزمان مقصورة على الآن؛ لأنك إنما تحدث أو تنمو بما هو موجود في المدح أو المذموم. لا بما سيكون في المستقبل) (177).

وما علة عدم تصرف (عسي) فـ (إشبه الحرف، لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعل وعل حرف يتصرف، فكذك ما أشبهه) (178) وعلة الشبه المعنى بين الفعل والحرف علة أحادية اللفظ نظرية، كما أن اللفظ يتضمن معنى مستقلًا بخلاف الحرف الذي يخلو من المعنى المستقل ويحصل على معنى عند التركيب فهو مختلف إلى لفظ آخر يستعين المعنى والفعل يدل على المعنى من غير حاجة إلى لفظ آخر كما في الحروف الأولى أن يكون الحرف (عل) ينتمي معنى الفعل (عسي). وهذا التضمين الصحيح أدها الأنباضي في باب إن وأخواتها حين ذكر علة إعمالها وهي شبهها الفعل من خمسة أوجه أدها (أثناء فيها معاني الأفعال، فمعنى إنّ...
وأَنَّ حَقَّقْتُ، وَعَمَنْي كَانَ شَبَّهُ، وَعَمَنْي لَكَ خَيْرُ، وَعَمَنْي لَكَ مَنْ تَسْتَنَبَّتْ وَعَمَنْي لَعَلَّ تَرْجُعُتْ(٧٩).

ثالثًا - أسرار النحو - شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف باين كمال باشا(١٠٤٩).

هذا الكتاب لم يضع له المؤلف مقدمة تسلط الضوء على معنى كتابه، وثبت أن الأسرار في تحديد اصطلاح الأسرار-عنده هي نظرية العمل النحوي ومكوناتها، وعلل من المناسب أن تذكر أبرز العلل النحوية التي ظهرت في الفعل والعمل، والعمل التي تمثل الأمثلة الأوضح لعنوان الكتاب، ومنها ما يأتي:

- علة المصطلح
- حروف الجر سبب تسميتها هذه (إلا أنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أو لأن عملها الجر وحروف الإضافة، لأنها تضيف الفعل أو معناه إلى ما بليها)(٨٠).
- علة التقسيم
- (عسى) فعل ماضي والدليل التصال الضمائر به واستبعد كون (عسى) حرفًا (٨١).
- علة التقدير والتأخر
- الأصل في الرئة النحوية الفاعل بعد فعله والسبب هو الفاعل كالجزء من الفعل وهو كالجزء؛ لأن أحمدًا لا يقيد بدون الآخر ويجب تقديم الفاعل عندما يأتي المفعول به بعد إلا (ما ضرب زيد إلا عمارا) لعله عدم انقلاب الحصر المراد في الجملة(٨٢).
- علة النيابة
- الظرف لا يقوم مقام الفاعل عند البناء للمجهول في الفعل اللازم مثل(ذات مرة)؛ لأنه يرتفع إلى أيم هو منصب دائما للزروع الظرفية(٨٣).
- علة الحذف
- لا يحذف الفاعل بدون فعله وعلة هي لأن (الفعل عرض لا يقوم بذلك)(٨٤).
- يحذف المبتدأ ووجهًا عند قطع النعت بالرفع مثل(الحمد الله أهل الحمد) أي هو أهل الحمد لعلة العلم أنه في الأصل صفة ولو ظهر المبتدأ لابيض ذات ذلك(٨٥). ومن ذلك وجه حذف نصب

١٢
المفعول في التحذير بسبب ضيق الوقت والتحذير يقال عند مشارفة الهلاك وشدة الخوف مثل إياك والأسد (82).

عَلَةِ الإِعْرَاب

العامل سبب للمعاني النحوية والمعاني سبب لحركات العبارات (87) وعِلةِ إِعْرَابِ المثِي والملحق به ومجمع المذكر والملحق به بالحروف؛ لأنها فرع المفرد وإعرابها فرع لإعرابه والحروف هي علامة الإعراب (88).

ومن عَلَةِ الإِعْرَاب عَلَةِ جَزْمِ الفَعْلِ المضارع، فأداة الشرط تجزم الفعل المضارع لدخولها على جملتين وتجعلهما بمنزلة جملة واحدة، فيحصل نقل لطول الكلام فيوتي بالسكون للخفاء (89).

عَلَةِ مَنْعِ الْصَّرْف

وهي العدد والوصف والتأثيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركيب والتنوين زائدة وقبلها ألف وزرون الفعل (90).

عَلَةِ الْمَطَابِقَة

وجوب المطابق في العدد بين التميز والمميز لأتحادهما في المعنى (طاب الزيدان أبوين) و (طاب الزيدان أبا) (91).

عَلَةِ تَرْجِيحِ الدَّلَالَةِ النَّحوَيَة

الكلمة قد تكون بدلاً من معرفة فيحسن أن تكون نعتاً؛ لأنَّه يكون المقصود بالنسبة أنقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا بالصفة ليكون كالجابر لما فيه من النقص (92).

عَلَةِ المَنْع

الجملة الخبرية تقع وصفاً للفكرة والجملة الإنشائية (لا تقع صفة ولا صلة ولا خبراً ولا حالاً؛ لأن الجملة الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها وإثبات الشيء للشيء فرع يوثه لنفسه) (93).

عَلَةِ التُّوْكِيْد

13
ويسمى فائدة التأكيد، فالتأكيد اللفظي لإزالة الشك عن السامع. والمعني بالنفس والحين لدفع توهم السامع المباح في الكلام (بني الأمير نفسه المدينة) ارتفع احتمال بناها من أمره به وفائدة التأكيد بالكل وأخانه دفع توهم إرادة البعض (جاء القوم كلهم) ارتفع احتمال بعض القوم (٤٤).

عِلة البناء

الاسم بني لعلتين: الأولى: فدان سبب الإعراب وهو التركيب والثاني مناسبة غير المتمكن والمناسبة لها ووجه منها: تضمن المعنى فابن تضمن معنى هيئة الاستفهام والشبه. فالفيهات تشوه الحرف في الاحتياج إلى الصفة والصلة، والوقوع موقعه مثل نزال يقع موقع انزل، وغيرها من وجه المناسبة (٩٥).

عِلة العدول عن أصل البناء

البناء على السكون هو الأصل ويعد عنه لثلاث علل هي:

الأولى التخلص من النقاهة الساكنين كما في هؤلاء. والثانية التحرز عن الابتعاد بالساكن لفظاً أو حكماً مثل الكاف بمعنى المثل: جُرِّد والضمير (الكاف) في نصرك. والثالثة عروض البناء كما في المضاف إلى باء المتكلم يا غلامي والمفرد يا زيد وغيرهما (٩٦).

عِلة دخول الناء في الكلام

يسمى بها أوجه ومنها الفرق بين صفقة المذكر والمؤنث ضارب وضاربة. والفرق بين اسم المذكر والمؤنث امرأة وأمراء. والفرق بين اسم الجنس والمفرد تمر وتمرة. والبالغة مثل (عُلامة) وغيرها من الأوجه (٩٧).

عِلة الاشتقاق

لا يشتق اسم التفصيل من الفعل الدال عليه لون أو عيب؛ لأنّ صيغة أفعال منهما تكون صفة نحو أحم وآور (٨٨).

عِلة أصل الباب النحوي
نعم) هي أصل حروف الجواب(نعم وبلى وأجِل وأيّ وان')) (الدخولها على أكثر الكلام، فهي تدخل على الخبر والاستثمار والإثبات والنفي فتندق تصديق ما قبلها إثباتًا كان أو نفيًا) .

(99). 

علة الزيادة السبب في مجيء حروف الزيادة في الكلام للتوسل إلى الفصاحة وتتأكد المعنى .

(100). 

بعد أن تم توضيح مفهوم السر والعلة نود الإشارة إلى أن المؤلف لم يذكر كثيرًا من عل الوضوعات والأحكام النحوية ، فقد خلت الكثير من التعريفات من بيان علها كما في تعريف النحو والكلمة (101) والاسم والفعل الحرف (102) وغيرها .

رابعًا - إظهار الأسرار في النحو - زين الدين محمد بن بير علي بن استكندر البركوي الرومي الحنفي (929–981هـ).

هذا الكتاب يركز على نظرية العمل ، فيذكر العواقلم والمعلومات والإعراب . ومن المعلوم أن هذه الموضوعات كانت واضحة عند النحويين المتقدمين ، وليس من المناسب أن يطلق عليها(أسرار النحو) في زمن المؤلف المتاخر . أما العلل النحوية التي أشار إليها المؤلف فهي قليلة في كتابه ومنها ما يأتي .

علة الاصطلاح

الحروف المشابهة بالفعل سميّت بهذا الاسم (الكونها عل ثلاثة أحرف فصاعداً وفتح أو أخرها ووجود معنى الفعل في كل منها) (103).

علة العمل

الصفة المشابهة تعمل عمل فعلها للشبه باسم الفاعل بالشروط الواجبة فيه غير الدلالية على الحال والاستقبال (104).

علة الإعراب

تربم الأسماء لغة(تورد المعاني المختلفة عليها) ، فإنها أمور خفية تستدعي علائم ظاهرة للتعرف (105) . وتربم الأفعال لغة(المشابهة التامة للاسم) ، وهي في المضارع فقط ، فإنه مشابه لاسم الفاعل لفظًا ومعنًى واستعمالًا) (106).
فالتشابه اللطفي هو الموازنة في الحركات والسكنات نحو ضارب وبضرب ومدحرج ويدحرج. ونسبة المعنى هو قولهما الشيوع والعكس. فالاسم يفيد الشيوع بلا لام التريف، ويتخصص بدخولها عليه. والمضارع يحتل الحال والاستقبال عند تجرده من حروف الحال والاستقبال ويتخصص بها. والشيء الاستعمالي هو كلاهما يقع صفة لنكرة (جاهلي رجل ضارب) أو يضرب ودخول لام الاستقاء عليهم (١).

المبحث الثاني - منهج دراسة العلاقة النحوية
منهج الشنتمري يحتوي كتاب المختصر ثلاث مقالات: الأولى في حذ الاسم وفصوله وخصوصه، والثانية في حذ الفعل وفصوله وخصوصه، والثالثة في حكم الحرف. وطريقه في كشف المعنى أن يبدأ بتعريف المعنى النحوي ثم يتجه نحو بيان العلاقة النحوية على شكل:

بنية السؤال والجواب (سؤال ← العلاقة → جواب)

يوجد الشنتمري سؤالاً مفترضاً على شكل قضية شرطية، وفي الإجابة عنه ينتج العلاقة المناسبة، فالحركة الذهبية بين السؤال وجوابه فاصحة إنتاج السبب والعلاقة نحو (كأنّ قيل: أليس قولك: أنت خلافة فلان، وستكون مقدماً الحاج إلى زمان محتول، وليس واحد من هذه الأسماء أسماء زمان في الأصل كما كان أمر وغدًا؟ فالجواب: أن هذه الأسماء إنما دلت على زمان محتول من حيث كانت تزودنا للزمان على حد قولك: زمان خلافة فلان، ووقت مقدم الحاج ... ثم اختصر لفظ الزمان، حذف لعلم السامع، فقام الموت نص المقامة) (١٠٨).

بنية التعليق المباشر (بيان ← العلاقة)

وهي بنية عامة متداولة في أغلب الخطابات تبدأ بالحديث عن مسألة نحوية لبيانها، فينقل الخطاب مباشرة إلى ربط هذا البيان بعلمه، إذ يدرج التعليق في النص بأداة لنظرية تعليلية رابطة كالذات. ومثال ذلك ما يتجلى في التعليق المباشر (الخالي من السؤال والجواب) في بيان علة (إصابة البناء على السكن) في قوله (وهو هو الأصل في كل بناء. وأيما كان السكون أصلاً: لأن الحركة زائدة في الكلمة، والزيادة تتكلف لفائدة ما، فإذا لم نحن الحركة في السمي
إعراباً يفيدنا معنىً ما فلا حاجة بنا إلى تكلف ما لا يحتاج إليه من الحركة، والسكن أخفً من التحريك، فهو أولى بالازورم منه. وعلة ثانية توجب للمبني السكون في الأصل، وهي أن البناء ضد الإعراب، فلما وجب أن يكون أكثر الإعراب بحركة وجب أن يكون البناء بالسكون؛ لأن السكون ضد الحركة(101).

وكذلك عند حديثه عن الفعل المبني نقص على علة بنائه قائلًا(وكان حق هذا القسم أن يبني على السكون؛ لأنه لم يضارع الاسم كما ضارعه المستقبل والحال؛ لأن الزوايد الأربعة لا تدخله؛ ولأنه لا يكون لزمانين كما كان الفعل المضارع، فقد وجب له البناء لاستماعه من المضارع(101).

الخطاب التعليقي هنا يحال مباشرة سبب ووجب بناء الفعل الماضي مستعملاً أدابة التعليل(الآن) كأسف الحيلة وهي عدم مضارعته(المشاحة) الاسم وهي علة مؤسسة على علتين أخريين الأولى: هي (عدم دخول حروف المضارع(ألتت) على الماضي) والثانية: يدل على زمن واحد وهو الماضي بخلاف دلالات المضارع على الحاضر والمستقبل.

بنية التعليل المباشر والحكم (بيان = العلة = الحكم)

هذه البنية هي البنية المنقطمة نفسها مضافًا إليها الحكم الشخصي بأن التعليل من اختراع المؤلف. ولم يذكره من قبل من التحويين نحو قوله(وأما ما فيه ألف التأنيث فمتقق عليه في أنه لا ينصرف بوجه ... والالة في ذلك أن التأنيث بالألف يمركب على التذكر كما كان التأنيث بالهاء مركباً على تذكره، ألا ترى أنك تقول: قادر وقائمة ... ولا تكون أجر وأحمرة ولا عضبان وغضبان، فبعد هذا البناء الذي هو بالألف عن نظف الواحد المذكر حيث لم يركب من نظفه، وصار مختصاً بالمؤنث ... فلما كانت الألف تخرجه عن شيء الواحد المذكر الذي هو أصل وتجعله على غير لحظ ومعناه قائم في مقام علتين لقوته، فتقههم هذا وذكره، فما أرى أن أحداً ذكر ما قلنا(111).

وتشير هذه البنية المفترضة بالحكم الشخصي الذي يشير إلى عنوان الكتاب(المختصر) في فلسفة بناء (أين) إذ قال(لا أين تضمنت معنى الشرط أو الاستفهام، فبعدت عن أصل الطرف من جهة المعنى ... فنهاها على الحركة التي تكون للطرف في الأصل، وهي الفتحة،.
مع الحاجة إلى النظر الأخيف، فنقف على هذا وذكره، فما أعلم أحداً فنشر هذه الأسماء قبلنا هذا التفسير (١٢).

بنيت التحليل المباشر القائمة على أراء النحويين وحكم الشخصي

البيان النحوي يقصد العلة ويعبر عنها مباشرة وهي عل أن أنها النحويون المتقدمون، فبحكم المصنف عليها بالصور والخطأ وتبني علة منها كما في بيان علة بناء (نظام وأدام)

فالشتتري يذكر عائلاً الأولي: أنهما لا يتصرفان قبل العدل وبعدة فزدم تلهم وخرجا عن الأصل. فامتنع إعرابهما فنبا (وي هو رأي المبرد) والثانية: أن (فعل) أطرد ناها في مواضع توجب لها بناء كقوقها موقع فعل الأمر (نظام بالمعبّن الأيل) …فلم أطرد فيها ذلك أجري عليها هذا الحكم من المعقول على لفظها وإن كانت علة بناءها مختلفة (و هذا رأى سيدي). فالشتتري لا يقبل رأي المبرد مطلقاً رفضه إليه بأن ليس كل ما فيه عل ثلاث ممتع من الإعراب نحو (نحو ضوابط) فهي معارفة مع ما فيها من عل: الصفة والجمع الذي لا مثل له في الواحد والثانية (١٣).

وفي علة (جوان تقديم خبر ليس عليها) وهي ناصبة له يذكر حكمن نحويين أحدهما

لسيدي يحكم بجوان القدح، والآخر للمرد: يمنع تقديم ذلك متعلّق ذلك بأنها (ليس) غير متصرف، والشتتري يرى أن القباص هو الأول لعنة تضمن (ليس) نفي الحال والاستقبال، فيجوز نفي الحال (ليس زيداً ذاهباً الآن) ونفي المستقبل (ليس علم مقيماً غداً) لذلك استغنى عن تصريبه.

(١٤).

وقد أدّى الشتتري في طريقه عرضه العلل النحوية ما يأتي من المناهج لإنتاج العلة النحوية:

منهج الاستقراء

وهو منهج يتبع فيه الباحث استعمالات الظاهرة النحوية. ويتوصل إلى حكماً من خلال دراسة تلك الاستعمالات، ومن ذلك العلل المشائعة من الصرف قبل ملاحظة الاستعمال اللغوي للأسماء أضحى أنها: التعريف والتأنيث والعجمة ووزن الفعل والصفة والعدل والجمع والتركيب وغيرها بشروط أن تجتمع في الاسم علامتان فصاعداً أو واحدة قوياً (١٥).
منهج القياس

أولاً — قياس الشبه

يجعل الحكم مبنياً على قياس بين أصل وفرع لِعلاقة بينهما، فعلاقة اختصاص التصغير بالأسماء هي المشابهة بين الاسم والفعل من حيث المعنى (وذلك فوقك عيد وعليك بملاء فولك). عبد حقيره، وغلام صغير، فلما كان النعت لازماً للاسم ... وكان التصغير مضارعاً للنعت لم يُعت به الاسم كما لم يعد بالبعت) (١١٦).

ومن قياس الشبه إعراب الفعل المضارع، إذ الأصل في الأفعال البنية؛ لأن دلالات الفعل معلومة. بخلاف الاسم الذي تتعدى دلالاته النحوية، فيكون معرضاً للتفرّق بين معانيه المختلفة، وقد أُعرب الفعل المضارع (أنَّ الفعل مرفوع على الاسم الذي هو أصل، فشبه الفرع بالأصل لارتباطه به وتعريبه عليه) (١١٧). ووجه الشبه تتعدى المعنى في الاسم والفعل المضارع فدلالة المضارع على زمنين: الحاضر والمستقبل (١١٨).

ومثله الشبه بين (ما) و (ليس) هي علة لإعمال (ما) فهي (تدخل في بعض المواضع على جملة من مبتدأ وخبر كما تدخل عليها ليس، فتتفق عن الخبر الاستقبال كما تتفق ليس، فشيئه) (ليس) (١١٩) ما دامت نافية للخبر، وكان مؤخراً بعد اسمها على رتبته.

ثانياً — قياس الضد

يعتقل القياس في نوع آخر من القياس وهو قياس الضدين مثل لآم الأمر تكسر (تشبيهاً بباء الجر؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم؛ حيث كان كل منهما مختصاً بنوع فهما ضداداً، والمتضادات مضارعاً في كثير من المواضع، فحمل عامل الجزم — وهو لام الأمر — على عامل الجر — وهو باء الإضافة — في التحريك بالكسر) (١٢٠).

منهج التلازم

إذا كان بين أمرين تلازم فإن هذه الملازمة تجعل علة في قضية أو مسألة نحوية، فالأشياء النحوية مثلاً (ضرب وسمع وكم) وغيرهما سميت أفعالاً، وهي ليست أفعالاً في الواقع (كونها دالة على الحركات التي هي الأفعال في الحقيقة ... وذلك أن قولك: ضرب دال على
ضرَب والضرب فعل، فلما ذه عليه المثال المشتق منه سموه باسمه وإن لم يكن ضرِبًا اسمًا للحركة التي هي الفعل، كما أن الضرب اسم لها))((١١١).

ومن علل الملازمات التلازم بين الفعل والمفعول به، فالفعل ينتهي إلى مباشرة (القوة دلالته على المفعول به ولمهمه لم من طريق المعني))((١٢١)، لذلك تكون الآفعال على ثلاثة أقسام: أفعال مباشرة مثل علم وسمع وأعطى وغيرها، وأفعال متعددة بالواسطة مثل مر وبكي وغيرهما لضعف دلالتها على المفعول به)((١٢٢).

ومن مظاهر الملازمات اختصاص بعض الحروف بالفعل مثل أن الناصبة للمضارع وأخواتها في النصب (للزومها لها وإخراجها لها إلى معنى الاستقبال دون الحال ووقوعها معها مواقع قد تكون للأسماء) )((١٤٢).

المنهج الصوتي

يستخرج الشننيري العلة من النظر في طبيعة الأصوات، فيكون التحويل صوتيًا خالصًا وعلى أساسه يكتون الحكم النحوي، ومن ذلك: وجوب بناء حروف العطف المكرَّر من حرف واحد على الفتح؛ لأنها ((اختتِ اختلالاً شديداً حيث كانت على حرف واحد، فاختفت بأخف الحركات - وهي الفتحة - لتأتي يجمع عليها مع الفئة والضعف أن يحرك بأنقل الحركات، وهي الضمة والكسرة)) )((١٤٥).

البقاء الساكنين والتحريف فإن وأخواتها ينفي على الفتح النفي في آخرها ساكنان حركة الفتح لختاه إذ التضعيف تقيل في إن وعل وكأن ولدنا، وكذلك/widgets في ليل) )((١٦٢)) مضافًا إلى علة قاسية وهي الشبه بالفعل الماضي، فوجب أن تختص بحركة وهي الفتحة) )((١٧١).

منهج الألفابي

أتبع الألفابي في كتابه الترتيب الموضوعي المتداول في كتاب النحو كما في كتاب العمل للزجاجي РФ كتاب المفع ولالح في العربية لابن جني وإن كان فيه بعض الاختلاف في تقديم بعض الموضوعات وتأخيرها. وهذا المنهج الترتيبي ينطبق فيه المؤلف نكرار الموضوعات،
ويشير الفكر النحوي عند الأبناري باختصاراً عن العلاج النحوية في هذه الموضوعات كلهما في حركة
فكرية أكثر تعتاداً وتنوعاً وأعمق تحليلاً ممأ به عليه عند الشنتمرية، ولكن المنعقة العامة
واحدة فإن أضاف إليها الأبناري ما يجدها قليلاً، فهي متوافدة من ثنائية (السؤال والجواب)
الذي يقوم على افتراض سائل يقدم في المباحث النحوية أسئلة يجب عليها الأبناري. وهذه الثنائية
تشكل الإطار المنهجي العام الذي أبتني عليه الفكر التعليمي والتحليلي معاً. ويتسع المنهج في
بناءه الداخلية متخذًا الأبنية الفكرية الأثناة:

بنية التعليم المباشر

وهي طريقة يذكر فيها الموضوع النحوية أو الفكرة أو القاعدة ثم يكشف السبب المرتبطة
بما قبله مباشرةً من غير افتراض سائل معين كما في (ونظيره (هلاء)) (ما) التي في
التعجب، فإنها بنيت لتتضمنها معيّن حرف التعجب (128). وعلاوة عدم التعريف
بالإضافة (وما لم يعرّف بالإضافة) لأن إضافته غير محضة قولهم: مررت برجل طالك
وشبهك... وإنما لم يعرّف بالإضافة؛ لأنها لا تخص شيئاً بعيداً؛ ولذالك وقعت صفة
النكرة (129).

بنية السؤال والجواب

يصل الأبناري إلى العلة النحوية بطريقة السؤال المفترض والجواب المباشر في مجموعة
من المباحث النحوية كما في قوله (فإن قيل: لمسمى الحرف حرفًا؟ قيل: لأن الحرف في
اللغة هو الطرف ... فسمى حرفًا؛ لأنه يأتي في طرف الكلام) (130).

وهذه البنية تمثل قضية شرطية، تتركب من الشرط وهو فعل السؤال بأداء السؤال عن
السبب (فماداً) وجواب الشرط وهو جواب السؤال مثل (فإن قيل: لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر
العام إلا معرفة؟ قيل: لأن المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عفت لا يعرف لا فائدة فيه) (131).

بنية السؤال المفترض وجواب النحويين

21
تتشكل هذه البنية الفكرية من سؤال مفتوح وجوابه على لسان النحوين. وهي بنية تحمل
دلالة مفتوحة لتعديد الإجابات عن غير نقد أو حكم عليها، فأنه المؤلف يقبل بعلى النحوين كلما
وبقى مقبولًا عند المتلمي؛ لأنه لا يوجد موقفًا منها قبولاً أو رفضًا ومن الأمثلة لهذه البنية ذات
الدلالة المفتوحة كitics (فإن قيل): ولماذا ذكر التلويين؛ قيل: اختلاف النحوين في ذلك.
فذهب سيبويه إلى أنه دخل الكلام عامة للكافرون عليهم، والأمكن عنهم. وذهب بعض النحوين
إلى أنه دخل فراقًا بين الفعل والاسم. وذهب آخرون إلى أنه دخل فراقًا بين ما يصرف وما لا
ينصرف (١٢).

بنيّة السؤال المفتوح وجواب النحوين وترجيح أحد الأجوبة

وهذه البنية يمكن أن توصف بأنها بنية معلقة؛ لأن المؤلف ينقد الأجوبة ويرفضها إلا
جوابًا واحدًا يعزّز الدليل، مثل علة ارتفاع المبتدأ، وهي تتمّل في الأجوبة الثلاث:

الأول: التعرفية من العوامل اللحظية عند سيبويه واثبائه.

الثاني: معنى الإخبار في النفس عند بعض البصرة. وضعه بعض النحوين، لأن الرفع
يتغير إلى نصب عند دخول عامل النصب، ومعنى (الإشارة) باق. ويجب أن يدخل الناصب
مع بقاء معنى الإخبار في النفس، وجواب دخوله دليل فساد الرأي.

الثالث: الخبر يرفع المبتدأ، وهو يترافق، وهو قاسد عند الأنباسي (١٢).

والتسع المنهج عند الأباسي بعدد آليته يتوسل بها إلى كشف العلل، فظهرت مجموعة من
المناهج كما يأتي:

منهج الاستقراء

تجلّى في بيان علل كثيرة وشغل مساحة واسعة من البحث عن العلة النحوية، نختار منها ما
يأتي:

اختصاص النثهية في حالة الرفع بالآلف والجمع المذكر السالم بالواو (إن النثهية أكثر من
الجمع، لأنها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل... بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل
الأولي العلم خاصة، فلم كانت النثهية أكثر والجمع أقل جعله الأخف وهو الألف الأكثر،
والآفل وهو الواو، ليعادلا بين النثهية والجمع) (١٢) وهو تعليق قائم على أساس

٢٢
الاستقراء لصيانة المثنى والجمع المذكر، وبعد معرفة الصيغ الأكثر استعمالاً اختصت كل صيغة
منهما بحرف في حالة الرفع لتحقيق التوازن الصوتي.
عة عدم كون فعل التمجرف(فعل به) أمراً هي استعمال في صيغة واحدة مع المفرد والمثنى
والجمع : يارجل أسنى بزيد! ويا رجلان أسنى بزيد! ويا رجل أسنى بزيد! ويا هند أسنى
بزيد! ويرجه وفعل الأمر يختلف فيهكون: أحسنا وأحسنوا وأحسن ويرجه(135).
منهج ابن كمال باشا
اتخذ ابن كمال منهجية مختلفة عما هي عند الأبديري، فهو قد وزّع موضوعات كتابه على
أساس نظرية العمل النحوية، فكانت قد بدأت بعد أن ذكر النحو والكلمة وأنواعها والإعراب
وأنواعه بالمرجعية ثم المنصوبات ثم الجموديات، ثم بدأ ترتيب جديد على أساس أقسام
الكلمة، وهي: الأسماء: المبني من الأسماء، والمعروفة والتيك، والمؤنث، والمذكر،
mثم المثنى...الخيل. ثم الأعمال: تعريف الفعل، والفعل المضارع والأمر، وأفعال اللثوب،
والأفعال الناقصة...لخيل، وانتهى الكتاب بالحروف، وهذا التوزيع للموضوعات على أساسين
مختلفين(العمل ونوع الكلمة) جعل الموضوعات تكرر، فهو يذكر فيالمثل مع المفراعات
أخبر إن وأخواتها ومع المنصوبات أسماء إن وأخواتها، ويذكر هذه الحروف المشبعة بالفعل
مرة ثانية مع الحروف.

بنية التمثيل المباشر لحكم مثبت
قال المصنف: ((الإعراب: هو السبب القريب غير التام لاختلاف أخر المعرب، وهو
الحركات أو ما يقوم مقامها... العامل، سبب للمعاني المعتورة، ومعاني المعتورة سبب
للحركات)) (136).
ولام الاستغاثة مفتوحة، كما في يالله للمسلمين((وفتحت للفرق بين المدعو والمدعو إليه،
ولقيام المنادي المنداد مقام المضرع وهو كاف أدعوك)) (137) تقف الحال جملة خفيرة ((الأن
الإنسانية لا تقع حالاً ولا خيرا، ولا صفة، ولا صلة)) (138).
ومن ذلك ما ذكره من تعديل سبويه والمرد في سياق تعليلي مباشر بلغة (ذلك) في بحثه

إعراب المستنى (يكون المستنى فيه مجروراً وهو ما استثنى باحثي وغير وسوى وسواه).

ولذلك أن حاشى حرف عند سبويه وعند المرد فعل فذلك جوز النصب به 19.

التحليل المباشر لحكم منفي

لا تبني الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) للمجهول (إمتع بناء الأفعال الناقصة للمفعول، لأنها تستلزم حذف ممولتها أو أحدهما فلا يفيد) 140.

وقال ابن باشي: (لا يجوز تقديم خبرها - إن - على اسمها لضعفها في العمل) 141.

ومن اسم الفعّال قال: (لا يعمل إذا كان بمثني الماضي لفقدان المشابهة معينى) 142.

يقصد المشابهة مع الفعل المضارع، فمن حيث الدلالة الزمنية على الماضي تجعله يختلف عن الفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال.

وفي معرض حديثة عن الجمل الإنشائية يذكر أنها (لا تقع صفة ولا صلة ولا خبرًا ولا حالًا)، لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإبادة الشيء فرع نبوته في نفسه 143.

البنية الشرطية

بداً بشرط عند تحقيقه يتحقق الحكم، وهذا الشروط المتحقق يمثل علة للحكم الناشئ عنه، وسبأ له (إنَّ قتم خبرهما - ما ولا) برأى خبرهما - على اسمهما، أو فصل بين ما ولا وبين اسمهما بأنِّ أو انقضى الفن بَيْلًا، أو عطف على خبرهما بَيْل ولكن ببطل عملهما 144.

فهذه الشروط أو أحدث: تكون علة لبطلان عمل ما ولا عمل ليس، فإنما لا تعمل في (ما حاضر محمد) لتقديم خبرها (حاضرة) على اسمها (محمد). فإذا التقديم علة لإيجاد حكم عدم العمل. وهكذا الشروط الآخر كل منها يكون علة للحكم نفسه 145.

منهج البركوي

يتتّى البركوي منهجية ذات أساس واحد (نظرية العمل) كونها فيما يبدو تناسب عنوان كتابه إذ اتضح فيما سبق أن أسرار النحو تعني (نظرية العمل) في رؤية البركوي. فكان ترتيب

24
موضوعاته بحسب هذه النظرية بدأ بباب العام والابتكار (الفعل والاسم والحرف) ثم باب المعلوم ويشمل (المفردات والمنحصبات والمجوزات) ثم باب الإعراب (العمل). وهذا النهج على الرغم من مواقفه للعنوان إذا أن يوقع البحث النحو في إشكالية تكرار الموضوعات وتشتت الموضوعات النحوية في أيواء مترفقة.

يحتاج منهج اليرموكي في متابعة ال悩み النحوية إلى قراءة دقيقة لأن طريقته في بيان ذلك خفية محواة إلى تأمل وتدبر. لذلك استقرأنا كتابه، واتضح أن منهجه النهجي في بيان الصلة النحوية اتخاذ الأدنى التحليلية الأتنية:

بنية التحليل المباشر لحكم مثبت

هي قضية خفية تمثل حكما ثابتاً والصلة مضمرة. فيكون فيها المبتدأ (الموضوع) الحكم النحوي، والخبر (المعلوم) هو الصلة كما في قوله (رفع المبتدأ والخبر، هو التحديد عن العوامل النظرية لأجل الاستناد؛ نحو: زيد قائم) (١/٤٦). ويمكن إعادة تشكيل هذه البنية على شكل تحليل واضح على النحو الأنيئ: علة رفع المبتدأ والخبر لتجزدهما عن العوامل النظرية. السبب وراء علامات الإعراب في الأسماء هو (تورد المعاني المختلطة عليها)، فإنها أمر خفية، تستدعي علامات ظاهرة؛ (تغلف) (٢/٤٧). والعلامات دالة على تلك المعاني النحوية؛ فوضع العلامات علنا معرفة تلك المعاني.

عنة المصطلح

إن وأوهاها (تسمى حروفًا مشبهة بالفعل، تكون على ثلاثة أحرف فصاعداً، وفتح أواخرها، ووجود معنى الفعل في كل منها: (إن) (ون) (التحقيق) (وكان) (التشبيه) (وكان) (الاستدراك) (وبيت) (التنوي) (النرجي) (١/٤٨).

فتح هزمة (أن) بعد (ولا) علتها (الأنب مبتدأ، نحو: لولا أنت ذاهب.. لكان كذا؟ أي: لولا ذهابك موجود، وبعد (ما) المصدرية التقوية؛ لأنه فاعل اختصاص (ما) المصدرية بالفعل؛ نحو: أجلس ما أن زيداً قائم؛ أي: ما ثبت أن زيداً قائم، يعني: مدة ثبوت قيام زيد) (١/٤٩) وهم من مواضع فتح هزة (أن) حين تقع فاعلاً أو مبتدأ.
بنيّة التحليل المباشر لحكم منفي والعة المستثنىة

بتأتي الحكم النحوی الكلي منفیاً ثم يقع فيه استثناء، وهذا الاستثناء يشمل علة الحكم النحوی، كما في الحكم الذي يرى أنّه (لا يجوز تقديمه - خير إن) على اسمه إذا أن يكون طرفاً، نحو: وإن في الدار رجل (150) فالحكم العام منفي، وعلى علة خبر إنّ لا يقتضى على اسمه، والاستثناء يقرّر حكماً جديداً وهو جوائز تقديمه، وعة هذا الحكم الجديد هي كون الخبر طرفاً.

ومنه علة جوائز البدل بالاسم الظاهر من الضمير، فالحكم العام هو (لا يُذد الظاهر من المصمر، البدل الكل إلى من الغائب، نحو: ضربته زيداً) (151). والحكم المستثنى هو جوائز ابدال الاسم الظاهر (زيداً) من الضمير المنصّل (اللهاء) وعة جوائز الحكم هي كون الظاهر للغائب.

بنيّة التحليل الشرطي المثبت

وهي قضية شرطية مثبتة، تتحقق القضية الثانية لوجود القضية الأولى. مثل علة حذف المخصوص بالمدح في العلم به (وقد يَذد المخصوص إذا علم؛ نحو قوله تعالى: فَيُذِبْ عَلَى العيد) (152).

ومن علل الإحكام النحوية المثبتة على شكل الشرط المثبت، وجوب تقديمه الحال علىصاحبها في قوله (إلا كان صاحبها نكرة مخصصة وجب تقديمه الحال عليها، نحو: جاءني راكبا رجل) (153).

وحكمة الاسم غير المنصرف هو الاتسراع عند الإضافة أو التعريف (كلّ اسم لا ينصرف إذا أضيف، أو دخله لم التعريف انصرف نحو: مزرت بالأحم واحمرنا) (154).

بنيّة التحليل الشرطي المنفي

تُدرك العلة من فهم الخطاب وتحليله إلى مكوناته، فهو مكون من قضية شرطية منفية، ينتج عنها قضية منفية أخرى، فصلة عدم عمل (لا) هو عدم توفر أحد شروطها (وشرط عمهم)؛ أن يفصل بينهما وبين اسمهما (إن) ولا بخبرها في (لا)... كون اسمهما - يقصد (ما) و (لا) - نكرة؛ نحو: ما زيدى قاما ولا رجل حاضراً. وإن لم يوجد أحد هذه الشروط.. لم تعمل (155).

٢٦
الجامعة المصرية للعلوم الإنسانية
عدد 2 - المجلد 42 - سنة 2017م - 1438 هـ

عدد تحققي الشرط، بسبب تحققي المشروط، ففعل الأمر عند البصيرين لم يعرف (عدم الإعراب) ولم يذكروا لفظ المشابهة لاسم بعد حذف لأم الأمر منه (فإنها لما حذف عنها حرف المضارعة التي بسبها صار المضارع مشابها لاسم، فأعرب، وعمل فيه، وخرج عن المشابهة، فعاد إلى أصله وهو البناء) (النص).

الخاتمة

من خلال هذه البحثين وجد الباحث جملة من النتائج، منها:

1- لم يكن مفهوم العلمة النحوية مرادفا لمفهوم الأسرار النحوية عند جميع المصنفين، فهي:

العنة النحوية - عند الاعلام الشنثمري مرادفة للأسرار. أما عند ابن كمال باشا والبركوي، فالعنة النحوية هي نظرية العمل النحوي.

2- أن الاختلاف في المراد من مفهوم العنة بين الكتب التي كانت محل البحث قاد إلى الاختلاف في المنهج المتبع في بيان العلة.

3- لم يلتزم الشنثمري بما قطعته على نفسه في تناول المخترع الذي اخترعه هو بل ذكر بعض أ من العلة ليست بمخترعة منه.

4- تجاوز الاسباني عنوان كتابه لينكر الكثير من الموارد التي لا أسرار فيها، كالتعريفات، ونحوها.

5- ذكر ابن كمال باشا الكثير من الموضوعات النحوية التي لم يوضح علاً لها، كتعريف النحو والكلمة والاسم والفعل ونحو ذلك.

المراجع:
1- كتاب العين: 2/ 337- 340 (سرر).
2- الصحاح: 2/ 381 و 386 (سرر).
4- نتائج الفكر في النحو: 267.
5- الإيضاح في علل النحو: 404.
6- المصدر نفسه: 338.
7- المخترع في إذاعة سرائر النحو: 5.
8- كتاب أسرار العربية: 27 المقدمة.
37 - المصدر نفسه: 98.
38 - ينظر: كتاب إسرار العربية: 29.
39 - ينظر: المصدر نفسه: 35.
40 - ينظر: المصدر نفسه: 35.
41 - ينظر: المصدر نفسه: 40-41.
42 - ينظر: المصدر نفسه: 55.
43 - المصدر نفسه: 57.
44 - المصدر نفسه: 76.
45 - المصدر نفسه: 166.
46 - ينظر: المصدر نفسه: 326.
47 - ينظر: المصدر نفسه: 171-172.
48 - المصدر نفسه: 237.
50 - ينظر: المصدر نفسه: 130.
52 - ينظر: المصدر نفسه: 199.
55 - المصدر نفسه: 151.
56 - المصدر نفسه: 168.
57 - المصدر نفسه: 186.
58 - ينظر: المصدر نفسه: 44.
59 - ينظر: المصدر نفسه: 166.
60 - المصدر نفسه: 28.
64 - ينظر: المصدر نفسه: 82.
28 - ينظر : المصدر نفسه : 82-83.
30 - ينظر : المصدر نفسه : 253.
32 - ينظر : المصدر نفسه : 269.
34 - ينظر : المصدر نفسه : 257.
35 - كتاب اسرار العربية : 350.
36 - المصدر نفسه : 124.
37 - المصدر نفسه : 162.
38 - المصدر نفسه : 126.
40 - اسرار اللحن : 270.
42 - ينظر : المصدر نفسه : 94.
44 - المصدر نفسه : 98.
45 - ينظر : المصدر نفسه : 114.
47 - ينظر : المصدر نفسه : 77.
48 - ينظر : المصدر نفسه : 81-82.
49 - ينظر : المصدر نفسه : 93.
50 - ينظر : المصدر نفسه : 93-94.
51 - ينظر : المصدر نفسه : 143.
52 - المصدر نفسه : 158.
121 - المصدر نفسه : ٨٦.
122 - المصدر نفسه : ٩٢.
123 - نظر : المصدر نفسه : ٥٢.
124 - المصدر نفسه : ١٣٣.
125 - المصدر نفسه : ١٣٠.
126 - نظر : المصدر نفسه : ١٣٩.
127 - نظر : المصدر نفسه : ١٣٠.
128 - كتاب أسرار العربية : ٥٢.
129 - المصدر نفسه : ٢٥٢.
130 - المصدر نفسه : ١٣٠.
131 - المصدر نفسه : ٨٩.
132 - المصدر نفسه : ٥٢ - ٥٣.
133 - نظر : المصدر نفسه : ٧٩.
134 - المصدر نفسه : ٦٥.
135 - نظر : المصدر نفسه : ١٣٥.
136 - أسرار النحو : ٧٧.
137 - المصدر نفسه : ١٣٧.
138 - المصدر نفسه : ١٣٩.
139 - المصدر نفسه : ١٤٥.
140 - المصدر نفسه : ١٠١.
141 - المصدر نفسه : ١١٥.
142 - المصدر نفسه : ٣٢١.
143 - المصدر نفسه : ١٤٣.
144 - المصدر نفسه : ١٥١.
145 - نظر : المصدر نفسه : ٣١٢.
146 - المصدر نفسه : ٨٤.
147 - المصدر نفسه : ٥٠.
148 - المصدر نفسه : ٦٠.
المصادر والمراجع

- أسرار النحو شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (1440 هـ) ، تحقيق: أحمد حسن حامد ، دار الفكر ط 1 ، 2002 هـ.

- إظهار الأسراير في النحو - زين الدين محمد بن بير علي بن سكندر اليركوي الرمي الحنفي (1469 هـ) ، تأليف: أبو نور بن أبي نمر الدياري ، دار النهضة - الرياض ، 2009 هـ.

- الإيضاح في علل النحو - أبو القاسم الرجاحي (1737 هـ) ، تحقيق: د. مازن المهداوي ، دار النهضة ، ط 3 ، بيروت ، 1979 هـ.

- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، مساعي بن حمام الجوهرى ، تحقيق: أحمد عبد الخؤفر عطار ، دار العلم للملايين ، ط 4 ، بيروت - لبنان ، 1990 م.

- كتاب أسرار العربية أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأبليارى (337-515 هـ) ، تحقيق: محمد بهجة البطران ، المعجم العلمي العربي في دمشق ، د.ت.

- كتاب الدين ، الخيل بن احمد الفرايدي (1750 هـ) ، تحقيق: د. رحيم هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط 4 ، بيروت - لبنان ، 1424 هـ - 2003 م.

- أساند العرب ، أبو الفضل حلال الدين محمد بن مكرم منصور ، دار صادر ، بيروت ، د.ت.

- المختصر في إذاعة سائر النحو - أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأشمتري (1401-1477 هـ) ، تحقيق: أحمد بن مصطفى هنداوي ، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع ، ط 1 ، الرياض - السعودية ، 1427 هـ - 2006 م.

- نتائج الفكر في النحو - أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (1581 هـ) ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد موعوض ، دار الكتاب العلمية ، ط 1 ، بيروت - لبنان ، 1412 هـ - 1992 م.

33
Abstract

The matter of grammatical cause and the mysteries of Arab grammar were given considerable spectrum of Linguistic though by Arab so that Arab Linguistics used to explore and discover these mysteries which are meant by some of them by non-genralized and strict of hidden and discrepancy matters while others elected the secrete concept of the causes' semantic, while other preferred to state the word (secrete) as a evidenced for the linguistic argument. Other preferred the word of (Mysteries) to evidence for the objective, verb and the adjective which are meant for him the grammar.

Thinkers put special curricula for them to show these mysteries but this curricula and that election and preferences never been free from the defects pertaining the result of the research (The Grammatical cause in the books of grammatical mysteries, a study in the concept and curricula) we mentioned some of which.